العدد (1525) السنة السادسة - الخميس (4) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

ارتفاع أسعار النفط والموازنة

عباس الغالبي

يبدو ان أسعار النفط في ارتفاع قادم حيث تشهد الأسواق العالمية ارتفاعا تدريجيا حلل أسبابها، وأشار الى التداعيات المحتملة الدكتور همام الشماع في مقالته لهذا اليوم وبغض النظر عن الأسباب والتوقعات المحتملة لأسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي فان العراق بأمس الحاجة الان اكثر من اي وقت مضى الى موازنة تكميلية تكون في معظمها او بأكملها استثمارية خالصة وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد بما نسبته ٩٥٪ على العائدات النفطية فان أية موازنة سواء أكانت عامة أم تكميلية تعتمد على واردات النفط ولذا وفي ظل الارتفاع المتوقع لأسعار النفط بعد زيادة الطلب عليه فان الفرصة مواتية لاعتماد موازنة تكميلية خلال هذا العام والاستعداد مبكرا لإعداد موازنة عامة للعام المقبل ٢٠١٠ تستثمر الارتفاع في اسعار النفط وذلك لحاجة البلاد الى استثمارات هائلة وفي جميع المحاور والقطاعات الاقتصادية حيث يتطلب الاعداد لموازنة يفوق فيها الشق الاستثماري الشق التشغيلي وكذلك لابد من الاتجاه الى زيادة معدلات الإنتاج في القطاع النفطي ورفع معدلات التصدير التي مازالت تتراوح في أعلى مراحلها بين ١,٨ الى ١,٩ مليون برميل يوميا في وقت توجه الأنظار الى حركة استثمارية كبيرة خلال الفترة المقبلة وفي كل هذه الامور فان ارتفاع اسعار النفط سيجعل من القائمين على اعداد الموازنة لا يواجهون صعوبات كالتي حدثت في موازنة العام الحالي ٢٠٠٩ والتي جرى تعديلها لاكثر من مرة بدعوى تخفيض النفقات التشغيلية غير الضرورية، الا ان هذا الارتفاع الذي حدث في اسعار النفط يعطي زخما في اعتماد موازنة طموحة على المستويين التشغيلي والاستثماري وهذه ميزة اكتسبتها موازنة العام ٢٠٠٨ التي كانت أعلى الموازنات في تاريخ العراق، واذا ما عرفنا ان الموازنة الاستثمارية تكون مثار الاهتمام والحديث بسبب حاجة العراق الحالية الى مشاريع في مختلف القطاعات الاعمارية والتنموية وقد تكون الحاجة ملحة خلال الأعوام القادمة الى موازنات لخطط خمسية وعشرية في ظل التوجه الحالي لاعتماد برامج وخطط تنموية متوسطة او بعيدة المدى بحسب رأي الخبراء بعد ان أثبتت الخطط والموازنات السنوية عدم جدواها في الارتقاء بحلقات ومفردات الاقتصاد الوطني بما يحقق التنمية والتطور المطلوب.

في كل هذه الامور فان ارتفاع اسعار النفط سيجعل من القائمين على اعداد الموازنة لا يواجهون صعوبات كالتي حدثت في موازنة العام الحالي 2009 والتي جرى تعديلها لاكثر من مرة بدعوى تخفيض النفقات التشغيلية غير الضرورية

أسعـــار النفـــط.. الارتفـــاع قـــادم.. ولكن

الدكتور همام الشماع
مستشار اقتصادي واستاذ الاقتصاد المالي في جامعة بغداد سابقاً

في دراسة قدمناها في المنتدى الاقتصادي الأول الذي عقد في بغداد قبل نحو الشهرين عندما حققت أسعار النفط بعض الارتفاعات وكانت بالكاد قد لامست جدار الخمسين دولاراً، أشرنا إلى أن ذلك الارتفاع لن يكون سوى بداية قد تدوم ثلاثة أشهر بأقصى حد، قبل أن تبدأ مسيرة الصعود مجددا. واليوم وأسعار النفط تكسر حاجز الـ٦٠ دولاراً وتغادره نهائيا باتجاه حاجز السبعين، فأن هناك العديد من المؤشرات على هذا الاتجاه الصعودي.

ولعل أولها أن مستوى الفرق بين زيادة أسعار التسليم الآجل عن أسعار التسليم الفوري بدأ ينحسر بشكل كبير، هذا يعني أن الطلب من قبل المنتفع النهائي بدأ يتزايد فكلما كانت أسعار التسليم الآجل أعلى بمسافة اكبر من التسليم الفوري دل ذلك على أن الطلب المضاربي يتزايد على حساب الطلب من المنتفع النهائي والعكس صحيح أي أن ارتفاع أسعار النفط الفورية وتناقص فرقها عن الأسعار الآجلة يعني تزايد طلب المنتفع النهائي على حساب تراجع الطلب المضاربي. الأمر الذي يعني أن هناك بالفعل زيادة في الطلب العالمي على النفط ناجمة عن عودة ارتفاع الاستهلاك.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حساب العرض والطلب على النفط ليس بالمعادلة البسيطة التي يمكن تطبيقها يومياً، خاصة وأن المعطيات تتبدل مع تغير معطيات التباطؤ في الاقتصاد العالمي، فالأسعار المستقبلية التي يباع بها النفط لا تعكس الكميات المستلمة من قبل المستخدم النهائي أي لا تعكس حجم الاستهلاك إذ أن الوسطاء المضاربين هم الذين يشترون النفط الذي يستلم بعد شهرين أو أكثر، وخلال هذه الفترة فأن حاجة المستخدم النهائي قد تتغير كما أن شروط العرض العالمي من النفط قد تتغير هي الأخرى لذلك فأن الأسعار المستقبلية لا تعكس حالة العرض والطلب الحقيقية على النفط أو استهلاكه بمعنى أنها لا تعكس طلب المنتفع النهائي ولا الكميات المعروضة في وقت استلام المنتفع النهائي، ومع ذلك فأن المضاربين لا يمكنهم تجاهل طلب المستخدم النهائي كما لا يمكنهم إهمال توقعات الكميات المعروضة، لذا فان أسعار النفط لا تتحد فقط بالطلب الفوري على النفط ولكن أيضا بالطلب الآجل حيث عقود النفط المستقبلية تلعب دورا لا يقل أهمية عن الطلب الفوري . بل أن المضاربة، التي لا يمكنها تجاهل طلب المستخدم النهائي، تلعب دورا واضحا في رفع أسعار العقود الآجلة ومن ثمة التأثير في السعر الفوري.

إلى جانب الطلب الحقيقي والمضاربة، فقد لوحظ خلال الفترة الماضية ترابط كبير جداً بين حركة سعر برميل النفط وأسعار العملات وبخاصة الدولار، وقد أظهرت أحدى الدراسات أن معامل الارتباط بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار وسعر النفط هو (-٩٣) وهو ما يعني وجود علاقة عكسية قوية جدا بينها سواء في حالة تراجع الدولار أو في حالة ارتفاعه وكذلك وجود علاقة طردية قوية بين سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي وسعر النفط. ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية مع الدولار والطردية مع اليورو كما يلي:

بما ان النفط يتحدد بالدولار فأن أي تراجع في سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية سيجعل سعر النفط ارخص بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى غير الدولار. أي أن ضعف الدولار يجعل النفط أرخص ثمناً بالنسبة للمستخدمين في دول أخرى.

وللتوضيح سنفترض أن سعر النفط كان قبل صعوده الصاروخي في تموز من العام الماضي وقبل هبوط الدولار ($٥٠) افتراضا وكان الدولار يساوي يورو واحداً، فمعنى ذلك أن سعر النفط مقوما باليورو هو ٥٠ يورو. ولكن عندما انخفض الدولار ليصبح كل ١,٥ دولار مساويا الى يورو واحد انخفض سعر النفط مقوما باليورو بنسبة ٥٠٪ ليصبح ٣٣,٣ يورو تقريبا دون أن تتغير أسعار النفط. أي ان النفط وهو السلعة الإستراتيجية التي تحدد مستويات التضخم في الاقتصاد، أصبح ارخص بالنسبة لأوربا ودول العالم الأخرى، وهكذا ولهذا السبب تدخل سيولة كبيرة الى سوق النفط لتشتري كميات كبيرة منه بغض النظر عن العرض والطلب لترفع من سعره الى المستوى الذي يلغي اثر انخفاض سعر صرف الدولار على سعر النفط مقوما بالعملات الأخرى، فعندما يرتفع سعر النفط المسعر بالدولار من ٥٠ إلى ٧٥ بسب المضاربة التي دخلت مشترية في سوق النفط بعد ان انخفض سعر صرف الدولار نسبة ٥٪ مثلا، فأن سعر النفط باليورو سيصبح مقارباً لسعره بالدولار، ولكن في حالة عدم ارتفاع سعر النفط افتراضا بسب عدم دخول المضاربة على الخط للشراء، فان سعر النفط بالنسبة لأوربا والعالم سيصبح ارخص، وهامش الرخص المحتمل هذا هو الذي يدفع المضاربين للدخول ورفع السعر للحصول على الهامش الربحي، لذلك نجد أن العلاقة العكسية بين الدولار والنفط هي علاقة لاحقة أي ينخفض الدولار أولا ليرتفع النفط بعد ذلك، أما العلاقة الطردية بين اليورو والنفط في فهي سابقة أي يرتفع النفط أولا ليرتفع اليورو بعد ذلك بعدة أيام قلائل.

وقد نستذكر أن النفط حقق سعره التاريخي في ١١/تموز٢٠٠٨ فيما حقق اليورو سعره التاريخي في ١٥/تموز٢٠٠٨ أي بعد أربعة أيام من وصول النفط إلى أعلى مستوى تاريخي.

أسعار الخام سترتفع في نهاية المطاف إلى ٧٥ دولاراً للبرميل

واستنادا إلى ما تقدم، فأن توقعاتنا السابقة والحالية ليست مبنية فقط على مؤشرات تحسن الطلب والاستهلاك العالمي والتي بدورها تستند إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية الايجابية في الاقتصاد الأمريكي والعالمي، ولكن أيضا إلى حقيقة أن الطلب على النفط سيتأجج بفعل المضاربة التي ستتصاعد مع تراجع الدولار إزاء العملات الدولية، ولا شك في أن تحسن الأداء الاقتصادي جاء نتيجة لعمليات ضخ السيولة النقدية في الأسواق المالية وشراء الديون المعدومة لدى الشركات وتحميلها على ميزانية الدولة ما سيتسبب في تفاقم عجز الميزانية الأتحادية الأمريكية، تأثير ذلك سيكون سلبياً للغاية على مستويات الدولار الأمريكي، وبما أن الدولار هو العملة الأولى في العالم وهو الذي تسعر به كل السلع الأولية فهذا الانخفاض سيتسبب في ارتفاع جديد في أسعار السلع الأولية والنفط كنتيجة لضعف مكانة الدولار كملاذ آمن.

فالتحسن في الأوضاع المالية والاقتصادية سيتعرض إلى التشوه بفعل المخاوف المتزايدة من الآثار المترتبة على المستويات المرتفعة جدا من السندات الحكومية. العجز الحالي سيكون من الحجم الفائق (حيث يبلغ ١٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن هناك مجالا كافياً وحيزا أضافيا للاستمرار في تزايد نسبة الدين على نحو يجعل من المرجح أن تعاني الولايات المتحدة لثلاث سنوات أخرى من هذا النوع من السياسة الأمر الذي يرجح بعض التنبؤات التي تقول أن أسعار النفط ربما ستقفز مجددا الى مستويات تاريخية سبق ان وصلتها في العام الماضي.

المحافظة على أسعار متوازنة هي الأهم من ارتفاعات غير مسؤولة

ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى يتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ دولاراً ليس المشكلة في المدى القصير، فذلك أمر محسوم وقادم ولكن المشكلة تكمن في المحافظة عليه كسعر عادل يضمن مصالح المنتجين والمستهلكين، وفي ضوء التجارب السابقة، يمكن للأسعار إذا ما ارتفعت إلى المستويات الفائقة أن تعاود الانخفاض مرة أخرى إلى حدود دنيا بسرعة ومن دون سابق إنذار، هذه التقلبات تمارس تأثيرا مزدوجا فمن ناحية تؤدي إلى تقلبات حادة في مستويات الإنتاج في مناطق الإنتاج الحدية (ذات الكلف الإنتاجية المرتفعة) ما قد يخرج هذه المناطق من دائرة المنتجين نهائيا ويؤثر سلبا على إمدادات النفط للدول المستهلكة.

ومن ناحية أخرى فأن تقلبات الأسعار، تخلق أوضاعاً اقتصادية صعبة ومربكة في الكثير من الدول المنتجة، خصوصاً تلك التي تفترض أسعاراً عالية للنفط في موازنتها السنوية، أن ما يهم المنتجين والمستهلكين ليس العدالة بمفهومها الأخلاقي ولكن العدالة بمفهومها الاقتصادي الذي يضمن مصالح الطرفين المنتج والمستهلك فهو ليس السعر العادل بل السعر المؤثر في الإمدادات والطلب على النفط الخام، فالسعر المؤثر هو الذي يوازن ما بين العرض والطلب، ويطلق الإشارات اللازمة للاستثمار في الصناعة النفطية.

ويمكن مناطق الإنتاج الحدية من الاستمرار دون تقطع في توفير الإمدادات التي يحتاجها العالم في فترات الازدهار ويضمن للمنتجين إيرادات مستقرة تمكنهم من استخدامها بشكل منتظم في تحقيق الازدهار الاقتصادي لبلدانهم.

ما يتعلق بالعراق هو المباشرة بتوسيع الطاقات الإنتاجية بكل الوسائل المتاحة وبعيدا عن المزايدات السياسية

وعطفا على ما سبق أن أكدناه في مقالة سابقة نشرت في هذه الصحيفة من استبعاد عودة أسعار النفط إلى سابق مستوياتها المرتفعة والتي وصلت إلى ١٤٧$ حتى وان تراجعت معالم الأزمة المالية العالمية، وعلى ما أكدناه من أن متوسط أسعار النفط في المدى المتوسط والبعيد سيعود إلى مستويات لا تزيد عن معدل الستين دولاراً للبرميل بسبب توجهات الدول الصناعية للتحول نحو البدائل وإلى الطاقات الجديدة والمتجددة وبسبب التنافس على أسواق النفط بين الدول المنتجة وخصوصا كبار الدول المصدرة للنفط والتي ستحاول منع العراق من منافستها في السوق النفطية وبما قد يخلق حروبا سعرية بينها،لكل ما تقدم فأننا نؤكد أنه وكلما تأخر العراق في توسيع طاقات الإنتاج لديه ضاعت فرصه في أن يجد أسواقا مستقبلية تتناسب مع الخصائص الفنية للنفط العراقي وهو ما يعني انه لن يستطيع إنتاج كميات تتناسب مع احتياطياته الضخمة. ولذلك فأننا نكرر الدعوة للجميع للارتقاء إلى مستوى المسؤولية التاريخية وأدراك ضرورة التخلي عن المزايدات السياسية والعمل سوية على إصدار قانون لاستغلال النفط والغاز والمباشرة بإبرام عقود مشاركة في المناطق غير المكتشفة وعقود خدمة في الحقول المكتشفة، كما ندعو الذين يجادلون في هذا القانون ويقفون عائقاً أمام تشريعه بذريعة المصلحة الوطنية، أن يدركوا أن الوقت يمر بسرعة وأن هناك من المنافسين الذين لا يرجون للعراق الخير والتقدم.

في النجف .. زيادة انتاجية الفواكه والخضر بسبب استخدام البيوت البلاستيكة

النجف/عامر العكايشي

شهد استخدام البيوت البلاستيكية في زراعة الفواكه والخضر اقبالا كبيرا من قبل الفلاحين والمزارعين في محافظة النجف ما ادى الى زيادة الانتاج لعدة اضعاف . وقال مسؤول اعلام المركز الارشادي الزراعي في محافظة النجف لـ(المدى) " هنالك توجه كبير من قبل المزارعين في المحافظة على الزراعة باستخدام البيوت البلاستيكية والتي تمت المباشرة بها قبل عامين حيث يعتبر المشروع من المشاريع الضخمة والاستراتيجية التي تبنتها الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي ضمن مشاريع دعم المزارعين والفلاحين والتي تمت المباشرة بها قبل سنتين وبواقع (٦١) بيتا بلاستيكيا فقط تم توزيعها من قبل المركز الارشادي التدريبي في المحافظة وبنسبة دعم (٨٠٪) على الهيئة العامة للارشاد و (٢٠٪) يتحملها الفلاحون" . واضاف " وخلال فترة بسيطة اصبحت مزارع المحافظة تحوي اليوم على اكثر من (٥٠٠) بيت بلاستيكي نظرا لما لهذه الطريقة من انتاجية عالية لمساحة صغيرة وترشيد عال لاستهلاك المياه وبسعر اعلى من المستورد حيث تصل انتاجية مساحة (٥٦٣ متراً مربعاً) من هذه البيوت من محصول الخيار مثلا الى (٤-٥) طن للموسم الواحد وهي كمية كبية اذا ما تم مقارنتها بالزراعة الاعتيادية " . من جهة اخرى اشار مدير اعلام المركز الارشادي الزراعي بان " المركز بصدد تنفيذ مشروع الزراعة الكثيفة للرز بالاشتراك مع الهيئة العامة للبحوث الزراعية ومديرية زراعة النجف لما لهذا المشروع من فائدة كبيرة في تقنين استهلاك المياه حيث تم اعداد الكوادر وادخالهم في دورات تدريبية في محطة ابحاث الرز ولمدة ثلاثة ايام في حين سيتم اقامة أربع دورات فلاحية لتدريب الفلاحين على هذا المشروع وبواقع يومين لكل دورة فلاحية " .

أكثر من ٩٦٣ مليون دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق

بغداد/ المدى

شهدت جلسة سوق العراق للأوراق المالية ليوم الثلاثاء الماضي تداول اسهم (٢٩) شركة مساهمة بعدد أسهم تجاوز (٤٢٩) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٩٦٣) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٥٩) عقد تداول، وهى أول جلسة تداول يدوي لشهر حزيران الجاري اذ تميز قطاع الصناعة في الجلسة بتحقيقه أعلى نسبة تداول من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (٧٣,٣٪) ومن حيث حجم التداول بنسبة (٤٨,٩٪) وجاء قطاع الاستثمار ثانيا" من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (١٠,٩٪) وقطاع الفنادق ثانيا من حيث حجم التداول بنسبة (٢٧,٥٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية.

وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاع الصناعة بنسبة (٠,٠٨٣٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعي المصارف والاستثمار على معدل نقاطه نفسها في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعات التأمين (٠,٠٢٢٪) والخدمات بنسبة (٠,٠٣٦٪) والفنادق بنسبة (٣,٩٥٩٪) والزراعة بنسبة (٠,٠٢١٪)، وبهذه المؤشرات انخفض مؤشر السوق العام بنسبة (٤,١٠٩٪) عندما اقفل على (٢٤٣,٣٠٦) نقطة.

النقل تعرض طائراتها للبيع في مطاري عمان وتونس

بغداد/ المدى

أعلنت وزارة النقل عن عرض عدد من الطائرات العراقية التابعة لها الجاثمة في مطاري عمان وتونس للبيع بعد ان تعذر تصليحها وإعادتها الى الخدمة.

وذكر بيان للوزارة حسب تصريح لمصدر في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية انها تسعى لبيع طائرتين نوع (بي ٧٠٧) وأربع طائرات نوع (بي ٧٢٧) والمتواجدة في مطار علياء في المملكة الأردنية الهاشمية وطائرتين من نوع (بي ٧٢٧) في مطار رمادة تونس وبالحالة التي هي عليها.

يذكر ان الطائرات كانت محتجزة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي في المطارات المذكورة لفترة زمنية طويلة غير ان العراق لم يستطع استرجاعها بعد رفع الحجز عنها بسبب عدم أهليتها للعمل حسبما تؤكد تقارير فنية عراقية.

كما ان الطائرات مكبلة بديون للمطارات الجاثمة فيها غير ان المملكة الأردنية تنازلت عن الاستحقاقات المترتبة لها على الطائرات في مطارها والبالغة نحو ستة ملايين دولار أمريكي.

عائدات النفط بلغت ٣،٣ مليارات دولار

المالية: ارتفاع قيم الصادرات سيسهم في تجاوز عجز الموازنة

بغداد /كريم السوداني

أكد الناطق الاعلامي باسم وزارة النفط عاصم جهاد إن معدل تصدير النفط الخام لشهر ايار بلغ مليارا و٩٥٠ مليون برميل يوميا حيث ارتفع معدل تصدير النفط بمقدار٨٥ الف برميل عن شهر نيسان الماضي ،وأضاف أن عائدات شهر ايار بلغت ٣،٣ مليارات دولار.

من جهته قال مصدر مسؤول في وزارة المالية ، إن ارتفاع قيمة الصادرات خلال شهر ايار سيسهم بتجاوز عجز الموازنة المالي.وأوضح المصدر أن "واردات مايقارب ٩٠ الف برميل تصدر من اقليم كردستان ستضاف إلى واردات النفط لشهر حزيران، وذلك سيرفع الصادرات الى مايقارب مليون و٩٩٥ الف برميل في اليوم". وبين أن "سعر برميل النفط يتراوح مابين ٥٢و٥٤ دولاراً تقريبا؛ كون سعر النفط العراقي يقل عن سعر نفط دبي بما يقارب ثمانية دولارات"، لافتا إلى أن "سيطرة وزارة النفط على نسب التصدير الحالية ستعمل على انهاء العجز المالي في موازنة الدولة".وأضاف أن "موازنة الدولة لعام ٢٠٠٩ اعدت على اساس معدل ايرادات يبلغ ثلاثة مليارات برميل يوميا، وهذا يعني وجود زيادة في الايرادات النفطية خلال شهر ايار بلغت ٣٠٠ مليون دولار وستعمل وزارة النفط على رفع نسبة التصدير تدريجيا في خلال الاشهر القادمة لتشكل رافدا يغطي عجز ميزانية الدولة".

مختصون يناقشون سبل تفعيل عملية الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

بغداد/ قيس عيدان

ناقش عدد من المعنيين في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة العمل آلية منح القروض للمشاريع التنموية بنوعيها الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى أهم الخطوات التي اتخذتها في هذا المجال؛ جاء ذلك في ورشة العمل التي أقامتها منظمة الإغاثة والتنمية الدولية والخاصة، التابعة لوكالة التنمية الأمريكية الفرص والتحديات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق أمس الأول في بغداد وحضرتها (المدى)، اذ يشير مدير صندوق التنمية في وزارة التخطيط غسان محمد لـ(المدى): أنه وبموجب منحة من البنك الدولي وقعت وزارة التخطيط في نهاية عام ٢٠٠٧ عقدا مع شركة (AECOM) الاستشارية لإعادة هيكلة وبناء الصندوق بما يتماشى والمعايير الدولية.

ومنذ ذلك الحين فقد تم تحقيق الكثير من التعديلات اللازمة لتشكيل النموذج المطلوب لهذه المؤسسة، كإعادة تنظيم الهيكل الإداري والهيكل التنظيمي وتدريب كادره، ووضع سياسة إقراض جديدة تتناسب وتوجه الدولة نحو الاقتصاد المفتوح، ورغم معوقات العمل الروتينية، وانعدام الرؤية الواضحة لدى الدولة في أهمية هذا الدور، الا انه من المؤمل بدء الصندوق بإطلاق القروض قريباً، وإقامة علاقات التعاون والتنسيق مع المصارف المحلية الخاصة.

اذ الهدف الأساسي من المشروع هو توفير عدد الأسبقيات الضرورية للمساعدة في تطوير القطاع الخاص والقطاع المالي في العراق، ويتم من خلال تطوير ودعم المؤسسات العامة الرئيسية في هذا المجال (وهي طبقا للاتفاقية، صندوق التنمية في وزارة التخطيط، وصندوق دعم الصادرات في وزارة التجارة).

إضافة الى تحسين مستوى التنافس بين شركات القطاع الخاص العراقية من خلال زيادة قدرتها على ولوج الأسواق المالية والأجنبية وبناء نظام بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها في الاتصالات للربط الداخلي بين الأقسام الرئيسية للمدفوعات ونظام التسويات في البنك المركزي، فيما أشار ممثل وزارة العمل الدكتور رياض حسن محمد الى ان الوزارة أخذت على عاتقها إقراض عدد من المشاريع الصغيرة اذ بلغت نهاية ٨٨٣٤٠ قرضاً لمشروع صغير شمل خمس عشرة محافظة وهذا يأتي ضمن المرحلة الثانية اذ تم تحديد مبلغ ٣٦ مليون دولار لكل محافظة فيما تم تحديد ٥٠ مليون دولار لعدد آخر من المحافظات. الورشة التي شارك بها عدد من المنظمات الاقتصادية وبرنامج تطوير وإنماء وممثلو منظمات المجتمع المدني أكدوا ضرورة إيجاد خطوات مناسبة وفعالة من اجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إيجاد أرضية مناسبة تنسجم والتطلعات المستقبلية لكل مشروع لما فيه من أثر ايجابي على الاقتصاد العراقي بجميع مفاصلة.